ISSN: 2708-3659

جامعة الريان
AL-RAYAN UNIVERSITY

مجلة الريان

للعلوم الإنسانية والتطبيقية

علمية محكَّمة - نصف سنوية

المجلد السادس
العدد الثاني
الرقم التسلسلي 11

ديسمبر 2023

أولويات البحث في العلوم الاجتماعية في الوطن العربي

(دراسة تحليلية)

د. أماني عبدالرزاق باغريب
أستاذ مشارك، بقسم الخدمة الاجتماعية
جامعة حضرموت

المخلص:

استهدفت الدراسة التعرف إلى أولويات البحث في العلوم الاجتماعية، الذي يشكل عنوانًا عريضًا يطرح إشكالات عريضة متعلقة، أولًا بمدى وجود خطط بحثية حقيقية تطور إستراتيجيات وتتبنى أولويات، ومدى الحاجة لها في بيئة لا تؤمن بالقيمة المضافة التي تقدمها المعرفة. ثانيًا. غياب الإدارة الإستراتيجية الواضحة للبحث العلمي التي ترسم الأهداف وتحدد الأولويات البحثية ينعكس في عملية هدر مستمرة للكفاءات البشرية التي تجد نفسها إما مضطرة لإطلاق مبادرات بحثية فردية معزولة عن أية إستراتيجية، أو مدفوعة للهجرة بحثًا عن بيئة علمية وبحثية تحتضنها وتقدر كفاءتها، بالإضافة إلى هدر الموارد المالية على قلتها في مشاريع بحثية لا مردود اقتصادي ولا اجتماعي يقابلها وليس لها أيضًا علاقة بالواقع المجتمعي بأبعاده المختلفة. وعمدت الدراسة إلى التعرف إلى الإشكاليات التي تواجه البحث في العلوم الاجتماعية، وأهمية تحديد الأولويات البحثية في العلوم الاجتماعية، بالإضافة إلى الأولويات البحثية التي يمكن اقتراحها في مجال العلوم الاجتماعية. واعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي باعتباره منهجًا وأسلوبًا للتحليل في ميدان العلوم الاجتماعية. وتوصلت الدراسة إلى وضع إستراتيجية واضحة تعمل على تضييق الفجوة بين البحث العلمي ورسم السياسات واتخاذ القرارات من أجل تحديد الأولويات البحثية بناءً على قضايانا المجتمعية واحتياجات الأفراد. بالإضافة إلى اختيار البحوث وتمويلها وفقًا لارتباطها بالاحتياجات المجتمعية من أجل خدمة المجتمع أو معالجة مشاكله، بهدف تقديم اقتراحات ورؤى موضوعية لعلاجه.

الكلمات المفتاحية: أولويات، البحث الاجتماعي، أولويات البحث الاجتماعي.

المقدمة:

يعد البحث العلمي أحد أهم الدعائم الأساسية لتطور المجتمعات الإنسانية وتقدمها، بل السبيل الوحيد لتحقيق التنمية الشاملة فيها، لما يقدمه من أفكار وحلول للمشكلات المختلفة، فهو يسعى من ناحية إلى تحديد المشكلات في المجتمع، وترتيب أولوياتها وتحليلها تحليلًا علميًا، بالإضافة إلى وضع الحلول الملائمة لعلاجها، ويسهم من ناحية أخرى في تقدم المعرفة العلمية في مختلف الميادين، ومعرفة التصورات والتنبؤات المستقبلية السريعة[1]. كما يعد البحث العلمي الركيزة الأولى والدعامة الأساسية لكل تطور صناعي واقتصادي، وهذا ما أدركته الدول المتقدمة، فتحقيق أهدافها ومرامي سياساتها، مرهون بالتفوق في مجال البحث العلمي.

معلوم أن البحث ليس مقصورًا على مجال معين من المجالات، بل هو ضروري لكل مجالات الحياة الإنسانية والمجتمعية، فأهميته في المجال الاجتماعي لا تقل عن أهميته في العلوم الطبيعية، بل ربما يكون في المجال الاجتماعي أكثر أهمية؛ لأنه يهتم بعملية بناء الإنسان الذي تقوم عليه عملية التطور في كافة المجالات الأخرى.

ولطالما تسابقت الدول إلى الإنفاق على البحث العلمي؛ فقد نشر موقع (Visual Capitalist) قائمة بأكثر الدول إنفاقًا على البحث العلمي حتى عام 2017م، حيث حلت الولايات المتحدة أولًا بحوالي (463 مليار دولار سنويًا)، ثم الصين بحوالي (377 مليار دولار)، ثم الاتحاد الأوروبي ب (346 مليار دولار)[2].

كما أولت الجامعات عناية واهتمامًا بالغين بالبحث العلمي، لما له من أهمية في المساعدة في رسم السياسات، من خلال ما يقدمه من معلومات، وبدائل وحلول للمشكلات المجتمعية. ويعد البحث الاجتماعي صورة من صور البحث العلمي، وذا أهمية خاصة في تطوير الحياة المجتمعية من خلال المساعدة في وضع الحلول المناسبة، والإصلاحات لمعالجة المشكلات والقضايا في المجتمع لتحقيق التقدم والنمو.

إن دراسة تطور البحث الاجتماعي تعكس لنا طبيعة تطور العقل الاجتماعي من ناحية، وتطور المجتمعات من ناحية أخرى، بالإضافة إلى معرفة الظواهر والمشكلات والقضايا التي طرحها علماء الاجتماع خلال مرحلة العصر الحديث، إذ تعكس لنا هذه القضايا والمشكلات طبيعة معالجتها بصورة علمية مميزة[3]. لذلك لم يعد البحث الاجتماعي رفاهية حضارية، ولكنه يعد محورًا رئيسًا لتفعيل السياسات وخطط التنمية للحاق بركب الحضارة والتقدم.

وفي العالم العربي، ورغم الجهود الملموسة في مجالات البحث العلمي من أجل خلق مجالات بحثية تدفع عملية التنمية، وتقدير الأمور الأساسية التي تقوم عليها استراتيجية واضحة للبحث العلمي، فإن هذه الاستراتيجية تواجه الكثير من المشكلات والتحديات التي تفرض على العلماء والمخططين، ومتخذي القرار ضرورة مواجهتها بأولويات محددة، إذا ما أريد أن يكون للبحث العلمي دور فعال في التطوير والتنمية.

إن عملية اختيار موضوع البحث يعد من الأمور المهمة، سواء على مستوى مؤسسات البحث العلمي التي يشغلها أساسًا العملية البحثية والتطوير وخدمة قطاعات الانتاج، أو على مستوى الجامعات التي تهتم أساسًا برسالتها التعليمية ودورها البحثي، الأمر الذي يجعل أولويات البحث في هذا المجال من الموضوعات الأساسية التي ينبغي إثارتها من وقت لآخر[4]، ولن يتحقق ذلك إلا بإشراك الأكاديميين والباحثين في وضع الأولويات، وتحديد المشكلات والقضايا والموضوعات البحثية التي ينبغي التصدي لها للإسهام في التنمية الاجتماعية من ناحية، وتحفيز المسؤولين لنقل نتائج البحوث وتوصياتها إلى حيز التطبيق من ناحية أخرى، ودفعهم لعرض ما يطرأ في مجالاتهم واحتياجاتهم الاستراتيجية على مؤسسات البحث العلمي والباحثين لدراستها دراسة علمية شاملة وفقًا لقواعد المنهج العلمي وأخلاقياته[5].

والبحث الاجتماعي هو في مجمله يتعلق بالحياة العملية واهتماماتها المختلفة. إنه يتعامل مع موضوعات بلغت الغاية في الأهمية، مثل الجريمة والأسرة، والطلاق، والفقر...إلخ، فضلًا عن القضايا والموضوعات السياسية وغيرها من الظواهر والمشكلات الأخرى التي تمثل مجالات مهمة للبحث الاجتماعي(6).

وفي ضوء هذه الأهمية تنبع أهمية فحص النتاج العلمي والفكري بهدف التعرف على البحوث، والموضوعات التي بُحثت بكثرة، وتلك التي لم تحظ بالكثير من الاهتمام، ومدى مواكبة الباحثين للجديد في العلم والمعرفة. لذلك فإن الخبرة المستقبلية تقتضي أن يتم تصميم البرامج ذات الأولوية بناءً على الحاجات المجتمعية والتنموية، وباعتبار متطلبات الجودة، وباستحضار قدرتها على التنافسية وإنتاجيتها ومردوديتها، فإن هذا المحرك يحتاج منا الوقوف على أولويات البحث الاجتماعي، التي تجعله يعمل بكفاءة ومصداقية.

أولًا: أدبيات الدراسة:

تتمثل أدبيات الدراسة في النقاط الآتية:

1. مشكلة الدراسة:

لقد خضعت المجتمعات في الآونة الأخيرة إلى عدد من التحولات والتغيرات في جميع مناحي الحياة الاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية أثرت في بنيتها وتركيبتها واستقرارها، ولا ينكر أحد مدى مساهمة البحوث الاجتماعية في التعرف على القضايا المجتمعية التي تعاني منها المجتمعات، سواء على المستوى المحلي أو الاقليمي، أو العالمي.

ومما لاشك فيه أن قضايا البحث الاجتماعي هي من المحاور الأساسية للمسؤولية الاجتماعية والأخلاقية التي يضعها علماء الاجتماع نصب أعينهم. لذلك فإن تحديد أولويات قضايا البحث الاجتماعي والتركيز عليها كموضوعات وقضايا بحثية مهمة من وجهة نظر المتخصصين، ومن ثم تجنب الاستغراق في القضايا والموضوعات البحثية الأقل أهمية.

وليس من الضروري أن تكون هناك قائمة جاهزة يستطيع الباحث- بالرجوع إليها- أن يختار المشكلات ذات الدلالة ويترك ما عداها. وإنما يقتضي أن يضع الباحث وعيه عند اختيار موضوعات البحث ذات الأولوية لخدمة القضايا المجتمعية، والاستفادة منها على مستوى المجتمع.

ويشكل موضوع أولويات البحث في العلوم الاجتماعية بالمنطقة العربية عنوانًا عريضًا يطرح إشكالات عريضة متعلقة، أولًا بمدى وجود خطط بحثية حقيقية تطور استراتيجيات وتتبنى أولويات من عدمه، والحاجة لها في بيئة لا تؤمن أصلًا بالقيمة المضافة التي تقدمها المعرفة ثانيًا. والملاحظ أن عملية بناء استراتيجيات البحث العلمي شهدت انتشارًا واسعًا في مختلف دول العالم بالنظر للأدوار التي بات يؤديها البحث العلمي في تحقيق التنمية الشاملة ودعم صنع السياسات العامة بما يتواءم والمتطلبات المجتمعية.

لكن وبالمقابل تحول البحث العلمي في دولنا العربية إلى نوع من الترف الفكري، الذي يستهلك مخصصات مالية وميزانيات خاصة دون مردود مادي أو مجتمعي، بل الأسوأ من ذلك أصبح البحث العلمي شأنًا شخصيًا يهم الباحث فقط، الذي يسعى لتحسين ظروفه المادية وموقعه الاجتماعي عبر الحصول على ترقية علمية من خلال نشر ورقات علمية أو بحوث في مجلات محكمة. وهو الأمر الذي أبعد البحث العلمي عن المؤسسية، وأفقده أهم آلية لجعله منتجًا ومفيدًا للمجتمع والدولة وهي آلية الإدارة الاستراتيجية، التي تربط مدخلات البحث العلمي وعملياته ومخرجاته بالمتطلبات المجتمعية وخطط التنمية الشاملة وباحتياجات سوق العمل.

في ظل هذا الواقع الذي يتسم بغياب استراتيجيات وطنية واضحة للبحث العلمي، نشهد عملية هدر مستمرة للكفاءات البشرية التي تجد نفسها إما مضطرة لإطلاق مبادرات بحثية فردية معزولة عن أية استراتيجية أو مدفوعة للهجرة بحثًا عن بيئة علمية وبحثية تحتضنها وتقدر كفاءاتها. كما نشهد كذلك هدرًا مستمرًا للأموال والجهود والأوقات في تناول قضايا ومواضيع لا علاقة لها بالواقع المجتمعي بأبعاده المختلفة[7].

وانطلاقًا مما سلف فإن غياب الإدارة الاستراتيجية التي ترسم الأهداف، وتحدد الأولويات البحثية ينعكس في شكل هدر للموارد البشرية، وهدر أيضًا للموارد المالية على قلتها في مشاريع بحثية لا مردود اقتصادي ولا اجتماعي يقابلها. لذلك فإن مشكلة الدراسة تتمثل في الإجابة عن السؤال الرئيس: ما أولويات البحث في العلوم الاجتماعية؟ وبناءً عليه يثار عدد من الأسئلة الفرعية تحاول الدراسة الإجابة عنها وهي كالآتي:

1. كيف يتم تحقيق وحدة العلم والمعرفة العلمية الشاملة؟
2. ما هو دور البحث الاجتماعي؟
3. ما الإشكاليات التي تواجه البحث في العلوم الاجتماعية؟
4. ما أهمية تحديد الأولويات البحثية في العلوم الاجتماعية؟
5. ما الأولويات البحثية التي يمكن اقتراحها في مجال العلوم الاجتماعية؟

2. أهداف الدراسة:

من البديهي أن يكون لكل بحث هدفه، خاصة وأن قيمة البحث العلمي فيما يقدمه الباحث لا على المستوى الشخصي، بل لما يضيفه على صعيد المعرفة العلمية من إجابات عن أسئلة تهم المشتغلين في الحقل السوسيولوجي. تتمثل أهداف الدراسة فيما يأتي:

- الهدف الرئيس:

يتمثل في التعرف على أولويات البحث في العلوم الاجتماعية.

- الأهداف الفرعية: تتمثل في:

1. التعرف على وحدة العلم والمعرفة العلمية الشاملة.
2. التعرف على دور البحث الاجتماعي.

3. معرفة أهم الإشكاليات التي تواجه البحث في العلوم الاجتماعية.
4. التعرف على أهمية تحديد الأولويات البحثية في العلوم الاجتماعية.
5. التعرف على الأولويات البحثية التي يمكن اقتراحها في مجال العلوم الاجتماعية.

3. أسباب اختيار الموضوع:

- إبراز وعي الأكاديميين والمشتغلين في البحث الاجتماعي بأهمية وضع استراتيجية محددة للبحث الاجتماعي.
- إعادة النظر في اختيار موضوعات البحوث الاجتماعية التي تجري في اليمن، على أن تتحدد الأولويات البحثية التي تمليها احتياجات المجتمع اليمني.
- متابعة الباحثين في اختيار مشكلات البحوث والموضوعات ذات الوزن والدلالة.
- الرغبة في إثراء المكتبة الجامعية بهذا النوع من الدراسات التي نفتقد فيها، وخلق تراكم معرفي لدى المشتغلين في البحوث الاجتماعية من أجل فتح آفاق جديدة للبحث في سوسيولوجيا المعرفة في اليمن.

4. أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة فيما يأتي:

1. ما تقدمه من مساهمات متوقعة لنتائجها في تحديد أولويات البحث في حقل العلوم الاجتماعية، والتي في ضوئها يمكن التوصل إلى حلول مقترحة، من شأنها أن ترقى بمستوى البحث في العلوم الاجتماعية، وتضيق الفجوة بين البحث الاجتماعي ورسم السياسات واتخاذ القرار.
2. ضرورة الانتباه إلى وضع استراتيجية للبحوث الاجتماعية؛ وذلك للحد من انتشار التكرار في القضايا والموضوعات البحثية المتعلقة بهذا المجال.

5. مفاهيم الدراسة:

أ- أولويات:

كلمة أصلها الاسم (أولوي) في صورة جمع مؤنث سالم، وجذورها (أول)، وجذعها (أولوي) وتحليلها (أولوي+ ات)[8]. و"الأول" في كل ترتيب المتقدم الذي ليس قبله شيء، و"الأول" المقدم على غيره لأي سبب معتبر، و"الأولوية" صفة الشيء الذي يُعطاه الاعتبار بالتقدم الذاتي أو الموضوعي أو بهما معًا، فيقال: "قضية أولوية"، و"الأولويات" بالجمع، الموضوعات والمسائل الجديرة دون غيرها بالعناية والاهتمام علمًا وعملًا[9]. والأولوية هي الحالة التي يقدم فيها أمر على غيره من الأمور، إما لسبب عامل الأهمية (أمر مهم)، أو بسبب عامل الزمن (أمر عاجل)[10]. وتحديد الأولويات هو في واقع الحال نشاط فكري يرتبط بالمستقبل في العموم، أو لِنَقُل هو من المهارات الفكرية، التي يتم عن طريقها وضع الأشياء أو الأمور في ترتيب معين حسب أهميتها، ومن بين الكلمات أو المفاهيم المرادفة لها على جهة التقريب مفهوم الترتيب[11].

ب_ البحث الاجتماعي:

البحث لغة: هو النشاط المتمثل في الطلب والتفتيش والتتبع والتحري والتنقيب. واصطلاحًا: هو الدراسة المؤدية للتتبع والتعمق في معرفة موضوع معين، بغرض الكشف عن الحقيقة، والوصول إلى نتيجة مقبولة في مجال محدد من العلوم وفق قواعد منهجية، بغرض اكتشاف معلومات جديدة حول سلوك الظاهرة وتفسيرها[12]. والبحث هو نشاط إنساني يأخذ صور التقصي أو الفحص الدقيق بهدف الوصول إلى حقائق وقواعد عامة[13].

ويعرف البحث الاجتماعي بأنه مجموعة العمليات المتميزة والمتتابعة والمتداخلة التي يقوم بها باحث أو أكثر في علم من العلوم، بهدف جمع معلومات بشكل نظامي حول ظاهرة ما، قابلة للملاحظة لمحاولة اكتشاف المعرفة، والتنقيب عنها، وفحصها، وتحقيقها بتقصٍ دقيق، ونقد عميق، ثم عرضها عرضًا مكتملًا بذكاء وإدراك؛ لكي تضاف إلى الإنتاج الحضاري الإنساني[14]. ويعرفه عبدالباسط حسن بأنه الدراسة العلمية المنظمة لظاهرة معينة باستخدام المنهج العلمي بهدف الوصول إلى حقائق يمكن توصيلها والتحقيق من صحتها[15]. كما عُرف البحث العلمي الاجتماعي بأنه عملية تقصي الوقائع، الظواهر، المشكلات، والقضايا الاجتماعية بطريقة منظمة، يجيب فيها البحث عن التساؤلات التي يضعها الباحث من البداية، ويتعمد تصميمه وتنفيذه على قواعد المنهج العلمي وتطبيقاته في دراسة مشكلة معينة[16].

التعريف الإجرائي:

هو التحري المنظم والتقصي الدقيق لموضوع يتصل بالحياة الاجتماعية؛ لاشتقاق بيانات جديدة عن أي موضوع اجتماعي، يؤثر في الإنسان في المجتمع، من خلال البحث في القضايا والمشكلات الاجتماعية في المجتمع، بهدف إنتاج معرفة اجتماعية جديدة، يمكن الاستفادة منها علميًا وعمليًا، وفق أسس وقواعد منهجية منظمة ومتفاعلة باستمرار تضفي عليه الموضوعية والمصداقية في النتائج.

ج_ التعريف الإجرائي لأولويات البحث الاجتماعي:

يقصد بها المجالات التي يتعين أن تتوجه إليها البحوث والدراسات في البحث العلمي الاجتماعي مستقبلًا، بحيث تغطي هذه المجالات التخصص الرئيس وما قد يتصل به من تخصصات فرعية، تعبر عن المجالات الأولى بالاهتمام العلمي خلال فترة زمنية معينة، بحيث تنال هذه المجالات النصيب الأوفر من الاهتمام مقارنة بغيرها من مجالات التخصص، إما لتناولها للحاجات المجتمعية المستجدة، أو لمعالجتها للأزمات أو الأحداث الطارئة في التخصص من قبل الباحثين.

د– العلوم الاجتماعية:

هي علوم البشر أو جماعات الناس (مثل الجماعات والشركات، والمجتمعات وسلوكياتهم الفردية والجماعية). ويمكن تصنيف العلوم الاجتماعية إلى تخصصات، مثل: علم النفس (علم سلوكيات الإنسان)،

وعلم الاجتماع (علم الجماعات الاجتماعية والمجتمعات)، وعلم الاقتصاد (علم الشركات والأسواق والاقتصاد). وتعد العلوم الاجتماعية أقل دقة وتحديدًا أو أكثر غموضًا من العلوم الطبيعية التي تعد دقيقة جدًا ومحددة ومستقلة عن الشخص الذي يقوم بعمل الملاحظات العلمية. كما نجد جملة من الاختلافات بين علماء الاجتماع حول كيفية حل مشكلة اجتماعية، مثل الحد من مشكلة الإرهاب العالمي، أو إنقاذ الاقتصاد من التداعي والركود[17].

6. نوع الدراسة:

تعد هذه الدراسة من الدراسات التحليلية القائمة على المنهج الكيفي الذي يستند على فهم الظاهرة المدروسة باستخدام الأسلوب الكيفي، الذي يعتبر من أحد الأساليب المنهجية في العلوم الاجتماعية. فالدراسة الحالية هي دراسة نظرية تعتمد على ما يتوفر من معلومات ودراسات اجتماعية.

7. منهج الدراسة:

يتعلق المنهج باتجاهات الباحث، وثقافته، وخياراته، والفلسفة الاجتماعية التي يتبناها، وتلك الأمور قد تختلف من باحث لآخر[18]. وبناءً على ذلك استعانت الباحثة بالمنهج التحليلي الذي يعد إطارًا تحليليًا مهمًا، وأسلوبًا منهجيًا للتحليل في حقل الدراسات الاجتماعية.

8. الدراسات السابقة:

إن تقصي حقيقة أولويات البحث في العلوم الاجتماعية وواقعها لم يتناول بالدراسة إلا نادرًا- حسب علم الباحثة- فهي محاولة للغوص أكثر في عمق هذا الموضوع. لكن هناك بعض الدراسات اهتمت بدراسة هذا المجال في تخصصات مختلفة من الناحية البحثية النظرية، ونعرض هنا أهم الدراسات التي وجدت في هذا المجال. وتعتمد الدراسة في الترتيب الزمني لهذه الدراسات ترتيبًا تنازليًا من الأحدث إلى الأقدم.

✍ دراسة بشير موسى نافع 2020م[19]:

استهدفت الدراسة طرح الأسئلة حول أولويات الدراسة التاريخية في الوطن العربي من خلال النقاش حول التحقيب الزمني، التفاعل مع مناهج البحث الجديدة، والعمل على إثراء مصادر البحث التاريخي. وتوصلت الدراسة إلى أن هناك عددًا من الأولويات الملحة في نطاق مادة البحث التاريخي وموضوعاته، من بينها: إعادة قراءة أنماط الاجتماع العربي الإسلامي خلال الحقبة ما قبل عصر التحديث، وكيف حافظت المجتمعات العربية الإسلامية، بالرغم من الحروب والغزوات ومتغيرات الحكم على تعدديتها الطائفية والاثنية، والنظر في الجذور التاريخية، وتطور بنية الدولة العربية الحديثة ومؤسساتها المختلفة، بالإضافة إلى الكشف عن ميادين بحث بالغة الأهمية والضرورة التي تفرضها ضغوط الحاضر، الذي يعيشه الباحثون العرب في حقل التاريخ.

✍ دراسة حسين السوداني2020م[20]:

ركزت هذه الدراسة على الرهانات العلمية الحقيقية للباحث العربي في حقل اللسانيات اليوم، وعالجت ذلك من خلال إطار منهجي توطئ فيه للمسألة برصد منزلة المنجز العربي الحديث إزاء البحث اللساني الكوني، وتبيين درجة المواكبة العربية للناشئ الجديد في علوم اللسان في الكون، ثم الأرضية التي تأسست في إطارها اللسانيات، وتعذر رهان هذا العلم في عدم قدرته على مواكبة الحادث في ظواهر التواصل الجديد. وتوصلت الدراسة إلى أهم أولوية يحتاجها حقل اللسانيات وهي الحاجة إلى تأسيس منتدى عربي للغات والتواصل، من مهامه: تجسير العلاقة بين الباحثين العرب في قضايا اللغة والتواصل، وأن ييسر على الباحث العربي معرفة ما أنجز من بحوث عربية حتى لا يقع في تكرارها دون فائدة، وأن يسهل على الباحثين أن ينخرطوا في مشاريع بحثية علمية ذات قيمة علمية، فتتاح إمكانيات المقارنة والاستفادة من رؤى غيرهم بعيدًا عن تلك التي ألفوها في أطر الأكاديمية الضيقة، بالإضافة إلى تطوير أوجه التواصل في نحو يواكب التطورات في الحياة الإنسانية في بعديها المادي والمعنوي.

✍ دراسة عبدالكريم باعكريم 2020م[21]:

استعرضت هذه الدراسة المشروع النظري الذي يعد من أولويات البحث الفلسفي في الوطن العربي، ويندرج في نقطتين أساسيتين، هما: معرفة الشروط النظرية التي أفضت إلى الحداثة الفكرية في الغرب، والوقوف على السبل التربوية التي من شأنها استنباط هذه الشروط في ثقافتنا بالطرق العلمية دون الإخلال بمعاني هويتنا الدينية وثوابتنا القيمية. وكانت من أهم نتائجها: أن أولى الأولويات في البحث الفلسفي في الوطن العربي هو تدارك التأخر التاريخي النظري والثقافي، بالقياس إلى الغرب المتقدم، ترجمة النصوص المؤسسة للحداثة الفكرية لتدارك التأخر المفهومي، أن الدرس الفلسفي وصل بالحاجات الفكرية للمجتمعات العربية، بالإضافة إلى أن البحث الفلسفي وصل بالبحث التربوي. كما أوصت هذه الدراسة بإنشاء هيئة تختص بالبحث العلمي المتشعب والمتعدد الاختصاصات، وفق مخطط محكم البيان، يقوده هاجس ربط الماضي بالحاضر.

✍ دراسة مصطفى بخوش2020م[22]:

هدفت الدراسة إلى الإجابة عن السؤال التالي: ما أولويات البحث في العلوم السياسية في العالم العربي؟. اعتمدت الدراسة على منهجية تقوم على الأدوات التالية: استشارة الخبراء وطلب رأيهم بشأن الأولويات البحثية في حقل العلوم السياسية، إذ قام الباحث بتوجيه السؤال بشأنها ل(35 باحثًا) متخصصًا في العلوم السياسية من (5) دول عربية (المغرب، الجزائر، مصر، الأردن، والعراق) موزعين من حيث إقامتهم في الخليج، والمشرق والمغرب، مسح على شبكة الإنترنت لأهم مواضيع المؤتمرات وقضاياها التي تنظمها الجامعات والمراكز البحثية في المنطقة العربية والمرتبطة بحقل العلوم السياسية، بالإضافة إلى متابعة الباحث الشخصية للمؤتمرات بالمنطقة العربية ومشاركته فيها بالسنوات الأخيرة في دول عدة (مصر، لبنان، السعودية، قطر،

تونس، المغرب، والجزائر)، وتوصلت الدراسة إلى نتائج عدة منها: منح الأولوية للدراسات السياسية التي تنطلق من واقعنا، وتحاول أن تبحث في المشكلات القائمة فيه. يشكل غياب الديمقراطية وتراجع الحريات عاملًا طاردًا للكفاءات وحاجزًا مانعًا للإبداع والتفكير، لذلك من المهم بالأمر توفير فضاءات للحرية تشجع الباحثين على الإبداع والابتكار والتفكير.

يجب ألا تُقَيَّدَ حرية التفكير البحثي بدعوى ترتيب الأولويات البحثية في العلوم السياسية وغلق الباب في وجه الباحثين لدراسة ومناقشة القضايا الوطنية والشأن السياسي الداخلي ومناقشتها، بدعوى أنها لا تدخل ضمن الأولويات البحثية المعتمدة. فك الارتباط المرضي والتبعية المزمنة بين أولوياتنا البحثية وبين ما يتم تداوله وإنتاجه ومناقشته في الغرب، وطبًعا لا يعني هذا الانغلاق على الذات وعدم الاستفادة مما ينتجه الآخرون.

✍ دراسة مصطفى عمر التير2020م[23]:

استهدفت الدراسة التعرف على الظروف التي تحكمت في تحديد أوليات البحث السوسيولوجي في المجتمع العربي، وبعض أوليات البحث الجديدة التي يمكن اقتراحها في مجال النشاط البحثي في المجتمع العربي. وتوصلت الدراسة إلى اقتراح مجالات أو أولويات بحثية جديدة، منها: الإرهاب والعنف والتطرف، تحركات السكان، دراسات حول الشباب، ودراسات حول المرأة، وغيرها من الموضوعات المفتوحة أمام مختلف العلوم الاجتماعية، كما أنها تعد مصدرًا لأسئلة بحثية جديدة، وتعديل أسئلة قديمة لأجل الوصول إلى فهم افضل لهذه الظواهر، والتفكير في أبحاث جديدة تساير متطلبات العصر، وتتماشى مع المتغيرات التي يشهدها العالم في مختلف المجالات.

✍ دراسة نجوى خليل وآخرين 2005م[24]:

استهدفت الدراسة معرفة أولويات البحث العلمي الاجتماعي في مصر، وتحديد الأولويات التي يجب التركيز عليها كموضوعات وقضايا بحثية مهمة من وجهة نظر المتخصصين، وبناء استراتيجية محددة متفق عليها للبحث العلمي الاجتماعي، بالإضافة إلى معرفة الصعوبات التي تحد وتمنع رسم استراتيجية للبحث العلمي الاجتماعي في مصر. استخدمت الدراسة استمارة استطلاع لرأي عينة من النخبة الأكاديمية والبحثية بالجامعات ومراكز البحوث، وقد اشتمل مجتمع الدراسة على أعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية ومديري مراكز البحوث ونوابهم في المراكز البحثية المختلفة، سواء الحكومية أو الخاصة، او التابعة لبعض الكليات الجامعية، حيث بلغ حجم العينة المستطلع رأيها (683 مفردة)، شملت (575 مفردة) من أساتذة الجامعات والمراكز البحثية داخل هذه الجامعات، (108 مفردة) من مديري مراكز البحوث ونوابهم بمراكز البحوث خارج الجامعات. وتوصلت الدراسة إلى نتائج عدة أهمها:

- أفاد ثلث العينة أن المجالات الثلاثة (الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية) تتساوى في الأهمية، واختلف ثلثا العينة في تحديد هذه الأولوية.

- أما الأولوية في القضايا الاجتماعية، فحصلت قضايا الشباب على أعلى نسبة (68,7%)، يليها قضية القيم والأخلاق (60%)، ثم قضايا التعليم (58%)، فقضايا الفساد (57,7%)، ثم مشكلات البيئة (48,9%)، ومشكلات الرعاية الصحية والأمية وحازت كل منهما على نسبة (44,9%)، في حين حصلت بقية القضايا الاجتماعية على نسب أقل.
- وأما الأولوية في القضايا الاقتصادية، فحصلت قضية البطالة على المرتبة الأولى كأهم قضية لها الأولوية بنسبة (87,5%)، يليها قضايا الفساد الاقتصادي بنسبة (61,6%)، ثم الفقر بنسبة (60%)، والانخفاض الدخل ومعدل الأجور بنسبة (51,3%)، والانخفاض مستوى المعيشة بنسبة (50%)، في حين حصلت القضايا الأخرى نسب أقل.
- وأما الأولوية في القضايا السياسية، فحصلت قضية الديمقراطية على الأهمية بين كافة القضايا السياسية، إذ حققت نسبة (63%)، يليها قضية الانتماء بنسبة (55,5%)، ثم قضايا الفساد السياسي بنسبة (54,6%)، وتداول السلطة بنسبة (50,8%)، ومباشرة الحقوق السياسية بنسبة (50,5%) في حين جاءت قضايا أخرى بنسب بسيطة.

التعليق على الدراسات السابقة:

يتضح أن جميع الدراسات السابقة التي تم عرضها اعتمدت على التحليل الكيفي في تحليل الواقع للبحث العلمي في الوطن العربي وتحديد أولوياته، باستثناء دراسة (مصطفى بخوش، 2020م) التي استخدم منهجية تقوم على عدد من الأدوات، ودراسة (نجوى خليل وآخرين، 2005م) التي اعتمدت على المنهجين الكمي والكيفي في تحليل واقع البحث العلمي في مصر. كما أجمع الباحثون على أهمية تحديد أولويات البحث العلمي في الوطن العربي، كما اتفقت الدراسات السابقة على طبيعة الموضوع وأهمية، وتطرقت إليه من تخصصات مختلفة.

أوجه الإفادة من الدراسات السابقة:

تبلورت أوجه الإفادة من الدراسات السابقة في النقاط الآتية:

- مدت الدراسة الحالية بقائمة المصادر والمراجع، التي تم الرجوع إليها والاستفادة منها في وضع التصور العام للدراسة الحالية.
- اتفقت الدراسة الحالية مع أغلب الدراسات السابقة في أنها دراسة بحثية نظرية، واختلفت مع دراسة كلٍ من مصطفى بخوش ونجوى خليل وآخرين.

ثانيًا: الإطار التحليلي للدراسة:

إن التحليل هو بحث الفكرة أو الظاهرة بحثًا شاملًا، يستوعب كل متغيرات الظاهرة وعواملها، وعميقًا ينفذ إلى كل الزوايا ليكشف الخبايا العلمية التي فيها من أجل الوصول إلى الأهداف[25]. ولما كانت الدراسة

تسعى للوقوف على أولويات البحث الاجتماعي كان لابد من وضع إطار تحليلي يحدد الوجهة التي يتعين على الباحثة السير وفقها في الدراسة والتحليل. لذلك سنسعى لوضع إطار تحليلي يتم فيه الإجابة عن تساؤلات الدراسة من خلال تناول بعض العناصر التي تشكل إطارًا تحليليًا لموضوع الدراسة على النحو الآتي:

- المبحث الأول: وحدة العلم والمعرفة العلمية الشاملة.
- المبحث الثاني: دور البحث الاجتماعي.
- المبحث الثالث: الإشكاليات التي تواجه البحث في العلوم الاجتماعية.
- المبحث الرابع: أهمية تحديد الأولويات البحثية في العلوم الاجتماعية.
- المبحث الخامس: بعض الأولويات البحثية التي يمكن اقتراحها في مجال العلوم الاجتماعية.

المبحث الأول: وحدة العلم والمعرفة العلمية الشاملة:

إن المعرفة العلمية بأنماطها وأشكالها المختلفة، وسواء كانت في المجالات الإنسانية أو الاجتماعية أو الطبيعية أو المادية، يؤثر بعضها في بعض ويثري بعضها البعض الآخر، ومن ثم فإن الاعتراف والتسليم بوحدة المعرفة العلمية الإنسانية الشاملة يعد خاصية أساسية للعمل العلمي الجاد، وأن البرهان على هذا تدعمه حركة العلوم من نشأتها إلى تطورها[26].

ولكي يستحق مجال معرفي أن ينتسب للعلم لابد للعاملين في حقله من القبول بمبدأ وحدة المعرفة العلمية، وبعبارة أخرى أن ينضم كل جهد جديد إلى الأدبيات المتوفرة فيه والتي تجمعت عبر الزمن، وشارك في إنتاجها أفراد ينتسبون للمجال بحكم تخصصاتهم دون النظر إلى بقية خلفياتهم الاجتماعية: (البلد الذي ينتسب إليه، متزوج أو أعزب، كبير أو صغير، أبيض اللون أو غير ذلك)، وبعبارة أخرى لا يوصف العلم أو المعرفة العلمية بصفة لها خلفية اجتماعية، ولكن يمكن القول إن المعرفة العلمية مبنية على أعمال بحثية ودراسات أُنتجت في أي مجتمع. ولا يتنافى هذا القول مع العمل على توطين المعرفة العلمية في مجتمع معين، بمعنى أن يعمل المتخصصون في المجال المعرفي لأن يكون لكل مجال مختصون يهتمون بنشره في المراكز البحثية، ويربطون ما يقومون به من أبحاث بقضايا محلية، بحيث تجرى أبحاث وتتوجه مباشرة لحل مشكلة معينة، أو فهم ظاهرة بعينها وتفسيرها[27] .

إن الفجوة الواسعة بين البلدان المتقدمة والنامية في مجال البحث العلمي، لا يكفي فيها أن تقوم البلدان النامية بالاستثمار في نتائج بحوث الأقطار المتقدمة وتطبيقها؛ لأنها ستبقى دائمًا وأبدًا تابعة لتلك الأقطار، تستجدي منها العلم والمعرفة بل، عليها أن تسهم بقسطٍ وافٍ في إجراء البحوث الخاصة، من خلال توفير مستلزمات البحث، حتى يتم استثمار نتائج البحوث العلمية التي تنبع من حاجة البيئة المحلية ومتطلبات التقدم والازدهار في شتى المجالات[28].

إن مكانة العلم والمعرفة في المجتمع تؤدي دورًا مهمًا وكبيرًا في عملية انتشار المعرفة والبحث العلمي، كما أن مواقف المجتمع والأفراد تجاه الإبداع والتغيير والإصلاح هي عناصر أساسية للتنمية والتقدم العلمي، وأن

تحقيق نسق فعال للبحث العلمي يتطلب توافر النيات الصادقة والرغبة الحقيقية في تحقيق العناصر الثلاثة مجتمعة، والتزام جاد من قبل صانعي القرار بتبني حد أدنى من الشروط الواجب توافرها لتعزيز مسيرة العمل في مجال البحث ودعمها، كذلك الاحترام الحقيقي للعلم والمعرفة من جانب أفراد المجتمع، والرغبة صادقة في استمرار مواكبة التقدم العلمي[29].

يعرف البحث العلمي بأنه الاستقصاء الأمبيريقي المنظم والنقدي الدقيق الذي يقوم به الباحث، ويخضع للتحكم بالنسبة لقضية أو ظاهرة؛ لأجل اكتشاف معلومات أو علاقات جديدة، توجد بين الظاهرات في المجتمع، بالإضافة "إلى تطوير أو تصحيح أو تحقيق المعلومات الموجودة فعلًا، على أن يلتزم هذا الفحص بخطوات المنهج العلمي بالطريقة والأدوات اللازمة للبحث وجمع البيانات"[30].

ويركز هذا التعريف الشامل على نقطتين أساسيتين، هما:

الأولى: أن البحث العلمي منظم، ويخضع للتحكم، بمعنى أن البحث العلمي يتحكم فيه الباحثون الذين يستطيعون نقد المادة التي يحصلون عليها، من خلال إجراءات البحث، وهذا يعني أن الملاحظات البحثية منظمة، كما أن تفسيرها محكوم بقواعد معينة، لذا يستطيع الباحث بكل ثقة اختبار العلاقات بين الظواهر.

والثانية: أن البحث العلمي واقعي بمعنى أنه يتسم بالموضوعية، ويجب أن يتحيز للحقيقة الواقعية.

ويعد البحث الاجتماعي أحد أهم الأدوات المحققة للتقدم والتنمية. فالعلم وتطبيقاته والبحث العلمي ونتائجه يشكل قاطرة التنمية، بحيث يؤدي تواجدهما إلى تقدم المجتمعات، وغيابهما إلى تخلفها. ومن ثم فقد أصبح البحث العلمي مطلبًا أساسيًا تسعى إليه الدول كافة، لمواجهة تحديات العصر في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والتكنولوجية في حد سواء، وفي عالم تسيطر عليه المنافسة وقوى العولمة. من هذا المنطلق يمكننا القول إن علم الاجتماع لم يعد تخصصًا معرفيًا، بل إنه أصبح يتصف بتنظيم كبير، فعلم الاجتماع هو دراسة المجتمع البشري بأشكاله المختلفة، وتقصي الطبيعة والخصائص التي تتسم بها هذه الأشكال، والتمعن في القوانين التي تحكم تطور المجتمع البشري.

المبحث الثاني: دور البحث الاجتماعي:

إن أهمية الدور الذي يؤديه البحث الاجتماعي تكمن في المواضيع التي يختص بتسليط الضوء عليها، فهي مواضيع ترتبط أساسًا بحياة الناس، وأسلوب معيشتهم، كما تكمن أهمية البحث الاجتماعي في هدفه المتمثل في الكشف عن مشكلات المجتمع، ومعرفة العوامل المؤثرة في أوضاعه؛ بغية التحكم من أجل صالح هذا المجتمع. كما تبرز أهمية البحث الاجتماعي في حاجة المجتمع إليه، إذ يقول محيي الدين مختار:" إن الحاجة للبحوث والدراسات الاجتماعية، لهي اليوم أشد منها في وقت مضى[31]"، فالمجتمع اليمني مثلًا هو في أشد الحاجة إلى قدر ممكن من المعرفة الدقيقة، المستمدة من الواقع الاجتماعي، الذي يواجه اليوم الكثير من التحديات؛ ليضمن من خلالها– أي المعرفة الدقيقة– تجاوز الكثير من العقبات التي تقف حجر عثرة أمام كل محاولة للخروج من الأزمة. إذن البحث الاجتماعي يعتبر دعامة أساسية لتقدم أي مجتمع من المجتمعات، فهو

سبيل مهم يمكِّننا من الوقوف على إيجابيات المجتمع، والعمل على تعزيزها من جهة، والكشف عن سلبيات هذا المجتمع، والعمل على الحد منها وتوجيهها من جهة أخرى.

إن البحث الاجتماعي والسير في دروبه ليس بالأمر اليسير، إذ تعتريه إشكاليات كثيرة، يدركها المشتغلون بالعلم والبحث. ونحن في مجتمعنا نواجه هذه الإشكاليات التي تحيط بقضية البحث الاجتماعي، فمن ضمن هذه الإشكاليات المرتبطة بقضية البحث الاجتماعي-على سبيل المثال- أولويات البحث الاجتماعي، وما يرتبط بهذه القضية من إشكاليات عدة، من بينها أهمية وضع استراتيجية وخريطة للبحث الاجتماعي لأولويات المجالات والموضوعات البحثية، تمويل البحث الاجتماعي، الاهتمام بالعنصر البشري من باحثين وعلماء لوقف نزيف الهجرة إلى الخارج، وربط البحوث بخطط التنمية، والمعوقات التي تواجه البحث الاجتماعي، ووضع بدائل لحل المشكلات التي تواجه البحث الاجتماعي.

فالحاجة الملحة لتطوير سياسات البحث العلمي وتحديد أولوياته بالشكل الذي يسمح له بممارسة دوره الريادي في رسم السياسات العامة وفق منطق رؤيوي يستشرق المستقبل ويخطط له انطلاقًا من معطيات الحاضر وتجارب الماضي تفرض علينا أولًا مناقشة علاقة البحث العلمي بالواقع المجتمعي من خلال علاقة صانع القرار بالبحث العلمي وأثرها في الحياة العامة، ومصداقية البحوث والدراسات التي تنتج، ومدى استجابتها للواقع المجتمعي، وهوامش الحرية التي يتمتع بها الباحثون، وجهات التمويل التي تقف وراءه ، والضوابط والقيم التي تحكم عمل الباحثين، وقدرته على تقديم حلول للمشاكل الحقيقية التي يعانيها مجتمعنا.

إن واقع البحث العلمي في الوطن العربي يعاني في مجمله من مشاكل بنيوية ومؤسسية وتمويلية في مجال البحث العلمي، تتجلى بشكل خاص في غياب الربط بين مدخلات البحث العلمي وعملياته ومخرجاته بالمتطلبات المجتمعية وخطط التنمية الشاملة واحتياجات سوق العمل. وهو ما يعكس غياب استراتيجيات واضحة أدت لتراجع نسبة الانفاق على البحث العلمي. لذلك أعتقد أن مشكلة البحث العلمي في الوطن العربي تتحدد في ثلاثة عناصر أساسية، هي:

1. غياب الإدارة الاستراتيجية لهذا القطاع الحساس، والتي تتجلى في غياب سياسة علمية محددة المعالم والأهداف والوسائل، والتي انعكست في صورة:

- ❖ غياب الأولويات البحثية والتوجهات طويلة الأمد المرتبطة بالمشكلات المجتمعية وبمشروع التنمية الوطنية.
- ❖ تذبذب الأداء بسبب التغير المستمر في الأنظمة والقوانين.
- ❖ غياب التقويم المستمر للوقوف على الاختلالات واكتشاف النواقص.

2. افتقاد البحث العلمي للمؤسسية وتحوله لشأن شخصي يهم الباحث فقط، والمطالب بأن يحل محل المؤسسات البحثية، وهو في الحقيقة أمر يتجاوزه بكثير ليجد نفسه داخل متاهة الفوضى وغياب الرؤية الاستراتيجية.

3. نقص الحريات الأكاديمية بفعل عوامل سياسية (طبيعة الأنظمة السياسية السلطوية وغياب الحريات)، وعوامل اجتماعية (عادات وأعراف مرتبطة بالطبيعة القبلية والعشائرية والطائفية)، وعوامل مالية (ربط التمويل بتبني خط أو توجه أيديولوجي أو سياسي[32].

المبحث الثالث: الإشكاليات التي تواجه البحث في العلوم الاجتماعية:

تولي الدول المتقدمة البحث العلمي اهتمامًا كبيرًا، حيث يعد إحدى ركائز التنمية في هذه الدول، حتى أنها تخصص له نسبة تتراوح بين 2% و4% من إجمالي الدخل القومي في هذه البلاد، مما يسهم في تقدم البحث العلمي.

ويشكل البحث في مجال العلوم الاجتماعية أهمية خاصة في حل جملة من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية التي تؤثر في دفع عجلة التنمية إلى الأمام أو إبطائها بفعل هذه المشكلات. كما تهدف البحوث الاجتماعية إلى فهم الطبيعة الإنسانية وتطوير المجتمعات، وزيادة المعرفة العلمية القائمة على البحث الصحيح، للوصول إلى الأهداف والنتائج المرغوبة والصحيحة.

كما تكمن الأهمية للبحث في العلوم الاجتماعية في فهم المشكلات المجتمعية، وزيادة القدرة على حلها، وفي مدى قدرته على دفع عجلة التقدم العلمي نحو مزيد من البحث؛ بهدف الوصول إلى رؤية جديدة أكثر وضوحًا، وأكثر عمقًا، وتوجيه البحث الاجتماعي نحو الموضوعات والقضايا التي تستحق الدراسة داخل كل مجال من مجالات العلوم الاجتماعية.

وفي ضوء هذه الأهمية يواجه البحث في العلوم الاجتماعية في الآونة الأخيرة عددًا من الإشكاليات نجدها مرتبطة بقضية تضييق الفجوة بين البحث العلمي ورسم السياسات واتخاذ القرارات، ويعتمد ذلك على تحديد الأولويات، وهو الأمر الذي يؤكد إدراك المشتغلين بالبحث العلمي للإشكالية التي يواجهها البحث في مجتمعنا، وهي عمل الأجهزة والمراكز البحثية كافة كجزر منعزلة بعضها عن البعض الآخر، بحيث إنه قد يحدث أحيانًا أن تجري الدراسات والأبحاث نفسها في أكثر من جهة، بل وفي الوقت نفسه أحيانًا.

ويحتاج تحديد الأولويات إلى وضع استراتيجية محددة، يمكن معها التوصل للاختلافات، التي تؤدي إلى إحداث الفجوة بين البحث العلمي ورسم السياسات واتخاذ القرارات، ومن ثم تهميش نتائج البحوث وعدم الاستفادة منها، وتصبح بلا قيمة أو جدوى. وتضييق هذه الفجوة والقضاء عليها يقودنا إلى الاهتمام بقضية مهمة أخرى وهي وضع استراتيجية للبحث العلمي.

وتعد أهمية التفاعل بين الأجهزة والمؤسسات والمراكز البحثية كافة أمرًا ضروريًا لوضع السياسات الخاصة بالتغلب على مشكلات وقضايا المجتمع، وهذا يعكس التأكيد على أهمية العلم ودوره في التفاعل مع قضايا المجتمع ومشكلاته، الأمر الذي يؤكد على أهمية التوافق بين هذه الجهات جميعها من أجل الصالح العام، لا يكون الجهد المنفرد في هذا الاتجاه مفيدًا، بل يشكل الجهد الجمعي لكل هذه المؤسسات الاستفادة المرجوة من أجل دفع عجلة التنمية. كما تأتي أهمية وضع الاستراتيجية في أنها تعكس الأهداف العريضة الأساسية التي

تحملها رسالة ما، كما تتضمن أيضًا الوسائل والآليات لتحقيق هذه الرسالة، بالإضافة إلى ذلك، فإن وجود الاستراتيجية يسهم في ترجمة الرسالة التي تحملها الاستراتيجية في قضايا أساسية، تعكس أولويات البحث العلمي[33].

إن المناخ الفكري السائد في اليمن – في وقتنا الراهن– يفرض قضايا وموضوعات أساسية ينبغي اهتمام البحث الاجتماعي بها، سواء كانت قضايا اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية، إلى جانب الإدراك لأهمية أساسيات البحث الاجتماعي من منهج وأخلاقيات ونقد علمي ونظرية. فالبحث في العلوم الاجتماعية مستمر في البحث عن الأولويات البحثية التي ينبغي وضعها في المستقبل. فالاهتمام بشؤون المجتمع وضرورة وضع مشكلاته وقضاياه من أهم أولويات البحث الاجتماعي من أجل صنع مستقبل أفضل.

ومن هنا وجب القول إن مراعاة مشكلات المجتمع اليمني وقضاياه على الدوام، وتوجيه البحوث من أجل طرح حلول لهذه المشكلات والقضايا، والعمل على تحديد أولويات الموضوعات البحثية التي تسهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية لبلادنا، مع الاهتمام بالبحوث الأساسية، والتأكيد على أهمية دورها في خدمة البحوث التطبيقية، كل ذلك يأتي لربط البحث الاجتماعي باحتياجات المجتمع.

المبحث الرابع: أهمية تحديد الأولويات البحثية في العلوم الاجتماعية:

إن فكرة تحديد الأولويات البحثية في العلوم الاجتماعية مفيدة جدًا، لأن تحديد أولوياتنا البحثية يعتبر الأساس للفهم وللتحليل الجيدين، فضلًا عن المنهجية التي تسمح بوضع آليات ومعايير لتحديد هذه الأولويات. والحقيقة إن هناك مسببات حقيقية لتحديد هذه الأولويات بالنظر إلى الاعتبارات الآتية:

1. تنوع المشاكل المجتمعية التي يعاني منها المجتمع اليمني وتعددها.
2. غياب سياسة وطنية واضحة للبحث تحدد الأولويات، وغلبة الطابع العشوائي على هذا المجال، الأمر الذي يظهر بوضوح في المناهج والمفاهيم وأولويات الموضوعات، إذ غالبًا ما تقع مراكزنا البحثية وجامعاتنا وباحثونا في دائرة التقليد والتكرار، وإعادة تناول قضايا طرحت من قبل.
3. طبيعة حقل العلوم الاجتماعية الذي تتداخل فيه الكثير من الموضوعات بعلوم أخرى كعلم التربية والخدمة الاجتماعية.
4. حالة الاضطراب والفوضى التي يعيشها المجتمع اليمني والتي تتداخل فيها عوامل داخلية وأخرى خارجية، ولدت حساسية مفرطة، تقوم على الإقصاء ونفي المختلف وعدم قبول الرأي الآخر.

ولاشك في أن إعادة ترتيب الأولويات قضية كبيرة في حياة كل أمة حية، ولا عبرة بكثرة الأعمال ولا بتكدسها وتراكمها، بل بتنظيمها وترتيبها بحسب الحاجة إليها في الزمان والمكان، و"ما هو أولى" في النهوض إليه، وفي اعتباره وتقديره دليل على يقظة الوعي وحسن التخطيط، وآية على التفاعل الإيجابي المثمر، مع أسئلة

العصر ومتطلبات المرحلة الحضارية التي تعيشها الأمة في مجموعها، وبقدر وضوح الأولويات في العقول وقوة الخطط في السياسات يكون السير سريعًا وقاصدًا نحو المستقبل[34].

وافتقار البحث العلمي العربي جملة لأولويات العمل التي ينبغي أن تكون الأساس الذي ينطلق منه، فإن الأقدام قد زلت، والأفكار قد اعتلت، وصار كل باحث يسير على طريقته من غير أن يدرك أهو في المبدأ أم في المنتهى؟[35]. والتفكير بالأولويات هو في جوهره جزء من برنامج اقتصاد المعرفة، الذي يرمي إلى تقليص الخسائر والمصاريف في مجال القيم والعلوم، وتوسيع وعاء الأرباح والمداخيل، ورفع معدلات التنمية المستدامة في المدى الطويل، وذلك ضمن سياسة متسقة، يكون فيها الاقتصاد ذا طابع إبداعي وابتكاري ومنتج، أساسه التفكير الاستراتيجي كعملية مستمرة، تقوم على ابتكار، وحلول غير تقليدية للعقبات[36] وأيضًا الاستثمار الأمثل للفرص وللموارد المادية وغير المادية. ولا يقوم تفكير استراتيجي مستقبلي في سائر الأنظمة والنماذج النظرية أو التطبيقية في العالم إلا بالاستناد إلى الأولويات وتوازنها، أو ما يسمى بتوازن الأولويات الاستراتيجية[37].

المبحث الخامس: بعض الأولويات البحثية التي يمكن اقتراحها في مجال العلوم الاجتماعية:

إن اهتمام المؤسسات التي تعتني بالنشاط البحثي في سيستمر مجال العلوم الاجتماعية في المجتمع العربي، وأهمها الجامعات، بالموضوعات التقليدية التي خبرها الباحثون السابقون، وتشابه غيرها في الجامعات الموجودة في بلدان أخرى، وتقع ضمن المجالات التقليدية التي تنتظم ضمن مجموعة المواد أو المقررات التي تقدم لطلبة أقسام علم الاجتماع، وبعض الأقسام ذات العلاقة كمواد دراسية على مستوى التعليم الجامعي والدراسات العليا. ولكن ومع ذلك، وللظروف التي يمر بها المجتمع العربي خلال الحقبة الحالية يمكن اقتراح مجالات أخرى أو أولويات بحثية جديدة كما حددها مصطفى التير، نذكر منها[38]:

أ-الإرهاب والعنف والتطرف:

ظهور الحركات التي توظف الدين عن طريق ابتداع تفسيرات جديدة للآيات القرآنية لتبرير أفعال عنف، لها تاريخ طويل في المجتمعات التي تدين غالبيتها بالإسلام، إذ شهدت العقود الأخيرة انتشار جماعات جديدة استخدمت أفعال عنف ودرجات عالية من الشدة والإرهاب ضد البشرية، كما وسعت مفهوم الاختلاف بحيث شمل جميع المجالات المهمة كالدين والاقتصاد والسياسة والتربية والعلاقات الاجتماعية. إن مثل هذه الموضوعات تصلح أن تكون مصدرًا لأسئلة بحثية وأسئلة أخرى يمكن أن تثار حول الجذور التاريخية البعيدة للظاهرة ودور المجتمع الدولي اتجاهها.

ب- تحركات السكان:

تشهد بعض الأقطار العربية حركة سكان نشطة، وتحركات داخلية، أدت إلى تكدس السكان في مدن بعينها، وتفريغ أماكن أخرى من السكان، كما تتعرض بعض الأقطار العربية لدخول أعداد كبيرة في

شكل مهاجرين قانونيين، ومهاجرين غير قانونيين، وتأثير كل هذا على التوزيع الديمغرافي التقليدي (القديم) في كل قُطر.

إن المشكلات التي تسببت فيها ظاهرة الهجرة غير الشرعية على المجتمعات المحلية (حياتية، وأمنية، وصحية)، ومع أن بعض الكتابات سلطت الضوء على بعض هذه المشكلات غير أن الضبابية لازالت تخيم على هذه المجتمعات. فالأسئلة التي يمكن إثارتها، وتتعلق بهذا المقترح، وتصلح لعمل مشروعات بحثية كثيرة، ما المشكلات الاجتماعية الناتجة عن فشل إدماج المهاجرين في المجتمع؟ ما المشكلات الاجتماعية التي ستنجم عن تكالب عودة الوافدين من الخارج؟ ثم ماذا عن رأي أهل المنطقة ودورهم، وما الذي يستطيعون القيام به؟ وهل توجد إمكانية لتطوير مجتمع مدني مستقل، لا يخضع للسلطة المحلية، ولا يتبع في الوقت نفسه لمؤسسات أجنبية؟.

❧- مناهج البحث وتقنياته:

يمكن القول بأن مناهج البحث المتوفرة في مجال العلوم الاجتماعية هي واحدة بغض النظر عن أماكن تطبيقها، لكن التقنيات خصوصًا المتوفرة في مجال البحوث الإمبيريقية هي المجال الذي يحتاج إلى مزيد من الاجتهادات، وفي حاجة لأن يسهم الباحثون العرب فيها، والمتتبع للكثير من البحوث التي تنتجها الجامعات، ونعني بصفة خاصة أطروحات الماجستير والدكتوراه، يلاحظ أن نسبة كبيرة توظف استمارة جمع البيانات (الاستبيان أو الاستبانة) كوسيلة رئيسة لجمع البيانات، ومع أن استمارة جمع البيانات واسعة الانتشار في تصميمات البحث الموظفة للمسوح على اختلاف أنواعها، فهذا الوضع لا يمنع من أن يسأل الباحث العربي عن مدى ملاءمتها للمجتمع الذي تسوده الثقافة العربية. وتصميم البحث الإمبيريقي- المعروف بإعادة الدراسة- واسع الانتشار في مجال العلوم الطبيعية، فالتطور العلمي في هذا المجال بني أساسًا على إعادة الدراسة نفسها عشرات المرات وحتى المئات، قبل اعتماد النتيجة التي حصلت على درجة اتفاق عالية، غير أن توظيف هذا الأسلوب في مجال العلوم الاجتماعية محدود جدًا، وقد يكون معدومًا في الدراسات العربية، وآن الأوان أن يوليه الباحثون العرب اهتمامًا خاصًا. ويتطلب تطبيق هذا الأسلوب، أن تتوافر للدراسة الجديدة الظروف نفسها التي توافرت للدراسة الأولى، والتقيد بهذا الشرط في مجال العلوم الاجتماعية أمر صعب، ولكنه ليس مستحيلًا، خصوصًا في مجال الدراسات الكمية.

❧- دراسات تتعلق بالديمقراطية:

لم تغب الديمقراطية عن دساتير العرب كشعار، كما لم يستبعدها المثقفون كموضوع للنقاش. فقد أنشأوا لها برامج وعقدوا عنها ندوات قدمت فيها أوراق بحثية، وتتضمن قائمة منشورات مراكز دراسات الوحدة في بيروت كمًا كبيرًا من هذه الجهود، لكن التطبيق على أرض الواقع كان في حاجة إلى أكثر من كتابة الشعار، ومن نشر الكتب التي تتضمن أفكار عدد من المثقفين، ويبدو أن التغيير الذي حدث نتيجة الحراك الاجتماعي الذي بدأ في أواخر العقد الأول وبداية العقد الثاني من هذا القرن، حرك المياه الراكدة في هذا الشأن، وأصبح من المناسب أن ينتهز الباحثون في مجال علم الاجتماع الظروف التي استجدت في البلاد العربية.

ج- دراسات عن الشباب:

حظي هذا الموضوع باهتمام الباحثين في جميع الأقطار العربية، لكن ولغياب الديمقراطية لم يكن بالإمكان جمع بيانات عن بعض الجوانب التي تتطلب توافر قدر كبير من حرية التعبير، بحيث أهملت جوانب مهمة في حياة الشباب وآرائهم، وعلاقاتهم بالموروثات الثقافية وبالثوابت السياسية والدينية، ودورهم في التغيير في نسق القيم وبعض أنواع العلاقات الاجتماعية والأوضاع الاجتماعية بصفة عامة، وتطلعاتهم السياسية بصفة خاصة، وبعبارة أخرى يتطلب النشاط الجديد في هذا المجال تجاوز الأسئلة التي طرحتها الأبحاث السابقة، والتفكير في أسئلة جديدة تساير متطلبات العصر، وتتسق مع التغيرات التي يشهدها العالم في مختلف المجالات.

ج- دراسات حول المرأة:

حظيت قضايا المرأة باهتمام الباحثين العرب، إما مجاراة وتقليدًا للاهتمام الدولي، أو بسبب ضغوطات المنظمات والهيئات الدولية، خصوصًا في الحالات التي يتطلب إجراء البحث الحصول على دعم خارجي، وكما حدث في مجال الشباب، قضايا كثيرة لم تتطرق إليها الأنشطة البحثية السابقة، كتلك التي تتعلق بالمكانة الاجتماعية للمرأة، وأدوارها عبر التاريخ، والدور الذي يمكن أن تقوم به في المجتمع المعاصر، والعوامل الثقافية التي أدت إلى تخلفها، وتسببت في تقوية دور الرجل.

خ- دراسات في مجال المجتمع المدني:

تتعمد الأنظمة السياسية المختلفة وجود مجتمع مدني بالمعنى المتعارف عليه عالميًا، تحمل عناوينها (مؤسسات غير حكومية وغير ربحية)، لكن مثل هذه المؤسسات ليس لها من حرية الحركة إلا بالقدر الذي تسمح به السلطة السياسية، لذلك عرفت بعض الأنظمة العربية جمعيات كثيرة أخذت مظهر المجتمع المدني، وخلت أخرى حتى من هذا النوع، لكن بمجرد تبدل الأنظمة السياسية العربية بفعل ثورات الربيع العربي، شهدت هذه الأقطار هجومًا واسعًا من منظمات وهيئات ومؤسسات غالبيتها أوروبية يدعي مسؤولوها أنهم جاؤوا يقدمون الدعم المادي والمعنوي للشباب، بهدف إنشاء منظمات مستقلة عن الإدارة السياسية، لكي تقوم بمهام داعمة لبرامج الحكومة، أو تتولى مسؤولية أنشطة لا تتضمنها البرامج الحكومية، وأعلنت غالبية هذه المكونات الأجنبية عن أن هدفها الرئيس هو نشر قيم الديمقراطية، ومساعدة الفئات المحرومة أو المظلومة أو المهمشة بواسطة برامج تثقيفية، لكي تعي حقوقها، وتتعلم طرق المطالبة بها، وبالطبع كانت المرأة على رأس قائمة اهتمامات هذه المكونات الأجنبية، وانتشرت بسرعة البرق جمعيات ما يسمى بمكونات المجتمع المدني، ونالت المرأة قسطًا كبيرًا من رئاسة هذه الجمعيات، ولاشك في أن لجميع المكونات الأجنبية أجنداتها وشروطها الخاصة لتقديم التمويل والبرامج والمشورة، وأصبحت هذه ظاهرة مستقلة في حاجة للكثير من الدراسة والاهتمام.

د- التهجير القسري:

لقد أدت الصدامات المسلحة التي حدثت في أكثر من قطر عربي إلى أن يترك مئات الآلاف من السكان أماكن سكنهم، والهروب بعيدًا عن ميادين المعارك، أو أن الجماعات المسلحة قررت إبعادهم بالقوة عن الأماكن التي وُجدوا فيها منذ فترة زمنية طويلة. وهي حالة تتسبب في ظواهر أخرى ترتبط بنمط الحياة، ومشاعر الضياع والقهر والخوف، وأثر كل هذه في نمو الأطفال، وفي طبيعة مشاعرهم وميولهم، وفي أنماط سلوكهم فيما بعد.

ذ- تدهور أحوال الفئات الاجتماعية وتداعيات اختفاء الطبقة المتوسطة:

لعل إحدى أهم النتائج غير المباشرة للربيع العربي، بروز طبقتين اجتماعيتين جديدتين، تضم الأولى فئة الأغنياء الجدد أو أغنياء الحرب، وفئة الذين تدهورت أحوالهم الاقتصادية، والكثير من أعضاء الفئة الأولى بنوا ثروات عن طريق السلب والنهب والرشوة والكذب، بعضهم كان ضمن فئة الفقراء المعدمين العاطلين والعمال غير المهرة، وبعد انتشار السلاح، وهي ظاهرة صاحبت حركات الربيع العربي، تمكن من لم يكن يملك تعليمًا أو مالًا، من الانضمام إلى مليشيا فرضت نفسها على منطقة معينة أو محيط معين مستبيحة المال العام والخاص، وفي المقابل أدت الأزمة الاقتصادية التي نتجت عن تدهور الوضع الاقتصادي في البلد التي تعرضت لثورات الربيع العربي، إلى تدهور أحوال فئات كانت تعيش في ظروف اقتصادية يمكن وصفها بالمريحة، وانضموا إلى فئات أدنى من حيث أوضاعها الاقتصادية، وبعبارة أخرى انحسار أو غياب الطبقة الاجتماعية الوسطى.

ر- تداعيات الثورة التكنولوجية الجديدة على الحياة الاجتماعية:

التقدم الكبير الذي حدث في مجالات التكنولوجيا الجديدة، والذي ما يزال يحدث، له انعكاسات على الحياة الاجتماعية، ابتداء من العلاقات بين أفراد الأسرة الواحدة، إلى بقية العلاقات التي يدخل فيها الفرد مع آخرين وهو يزاول أنشطته اليومية، ويمكن أن تسلط بعض الأنشطة البحثية في هذا المجال الضوء على القضايا الآنية، في حين يتجه جزء آخر نحو استشراق المستقبل، خصوصًا وأن معدلات استخدام بعض أحدث التقنيات في بعض الأقطار العربية عالية. وكما هو معروف فإن لاستخدام التكنولوجيا الحديثة تداعيات على أنساق القيم والمعايير، وبقية المكونات الثقافية، وعلى الضفة الأخرى ظهرت وانتشرت دعوات تعارض الاستمرار في السير في طريق التحديث، فكيف سيكون مظهر المجتمعات العربية في ظل تنامي تأثير الجماعات التي تشد مسيرة المجتمع إلى الوراء، وما نوع المشكلات الاجتماعية التي ستجتاح المجتمعات العربية في المدى القريب والمتوسط والبعيد، في ظل تنامي تيارين فكريين مختلفين؟

خاتمة الدراسة وتوصياتها:

في ضوء ما سبق يمكننا القول إن المشكلة التي تطرح اليوم في الوطن العربي هي وضع استراتيجية واضحة المعالم تحدد فيها الأولويات البحثية بناءً على قضايانا المجتمعية واحتياجات مجتمعاتنا، الأمر الذي سيجنبنا الوقوع في المشاكل التي يعاني منها البحث العلمي في كل الحقول المعرفية وخاصة العلوم الإنسانية والتي تم ذكرها سابقًا(39).

فالمفروض في الأولويات البحثية لأي دولة أو منظمة أو جماعة إنسانية أن تكون نابعة من واقعها وما يطرحه من تحديات وفرص، ومتوافقة مع احتياجات أفرادها وتستجيب لتطلعاتهم وآمالهم. لذلك فالسائد والمعمول به في مجال تحديد الأولويات البحثية في أغلب التجارب العالمية هو اختيار البحوث وتمويلها وفقًا لارتباطها بالاحتياجات المجتمعية، من أجل خدمة المجتمع أو معالجة مشاكله، وذلك باعتبار أن غاية البحث هو دراسة المشكلات والقضايا بهدف تقديم اقتراحات ورؤى موضوعية لعلاجها، بالإضافة إلى استباق التطورات واستشراق آفاق المستقبل من أجل المساهمة في ترشيد القرار، ونشر الوعي، وتوسيع المعارف، ورسم السياسات العامة ووضع الخطط المستقبلية.

والحقيقة أن هذه الحاجة تفرض علينا مناقشة علاقة البحث في العلوم الاجتماعية بواقع مجتمعاتنا من خلال علاقة صانع القرار بالبحث العلمي وأثرها في الحياة العامة أو مصداقية البحوث والدراسات التي تنتج، ومدى استجابتها للواقع المجتمعي، وجهات التمويل التي تقف وراءه، والضوابط والقيم التي تحكم عمل الباحثين، وقدرتهم على تقديم حلول للمشاكل الحقيقية التي تعانيها مجتمعاتنا العربية اليوم.

فالبحث العلمي أصبح يتنبوأ مكانة مهمة في المستوى الدولي اليوم، باعتباره يسمح بالتعاطي مع الظواهر والمشاكل المجتمعية في أبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية بعلمية واحترافية، تتيح تحليلها والوقوف على أسبابها والتعرف على تفاعلاتها واستشراق مآلاتها، وبالتالي التعامل معها بشكل يسمح التحكم فيها وتوجيهها بما يخدم قضايا المجتمع(40).

ولاشك في أن إعادة ترتيب الأولويات وتحديدها تعد قضية كبيرة في حياة كل أمة حية، ولا عبرة بكثرة الأعمال ولا بتكدسها وتراكمها، بل في تنظيمها وترتيبها بحسب الحاجة إليها في الزمان والمكان، وما هو أولى في النهوض إليه وفي اعتباره وتقديره دليلًا على يقظة الوعي وحسن التخطيط وآية على التفاعل الإيجابي والمثمر(41).

لذلك فإن تحديد الأولويات تحتاج إلى بحوث ودراسات تؤدي إلى توفير بيانات دقيقة حول القضايا والمشكلات التي يعاني منها المجتمع حسب درجة أهميتها وفي ضوء معايير يتم الاتفاق عليها مسبقًا (كالمرحلة الزمنية التي يتم فيها عملية تحديد الأولويات، تحليل الرأي العام، المسوح الاجتماعي والأنثروبولوجيا والبحوث الاجتماعية)، كما تحتاج إلى دراسة تحليلية للواقع التي تعيشه مجتمعاتنا العربية في الوقت الراهن، ويدخل في ذلك الاعتبارات السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

التوصيات:

1. إنشاء هيئة أو لجان متخصصة بالبحث العلمي المتشعب والمتعدد الاختصاصات للقيام بمهمة تحديد الأولويات لأفضلية المشاريع البحثية على مشاريع بحثية أخرى.
2. وضع استراتيجية محددة لتحديد الأولويات البحثية من أجل تضيق الفجوة بين البحث العلمي ورسم السياسات واتخاذ القرارات، لأن هناك أولويات بين مجالات البحث الكبرى، أولويات للقضايا التي تستحق الدراسة داخل كل مجال.
3. أن يكون هناك منارة نوعية للباحثين في مجال العلوم الاجتماعية تضمن تحديد المجالات النوعية وتقديم حلول للمشكلات المجتمعية.
4. السماح للباحث بالانخراط في الأوساط البحثية العالمية من موقع التفاعل لا من موقع المتعلم التابع[42].

الهوامش:

(1) أحمد علي الغفيري: التوجهات البحثية في مجلة جامعة الملك خالد للعلوم التربوية- دراسة تحليلية، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية، جامعة بابل، العدد 43، السعودية، نيسان 2019م، ص 243.

(2) Desjardin, Jeff: The Global Leaders in R&D Spending, by Country and Company. In http//www.
visualcapitalitst. com/global-leaders-e-d-spending/. On October 25, 2022 at 10:00pm.

(3) عبدالله محمد عبدالرحمن، محمد علي البدوي: مناهج وطرق البحث الاجتماعي، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 2002م، ص6.

(4) علي علي حبيش: الإنسان المصري والموجة الثالثة، ندوة علمية بعنوان الإنسان المصري وتحديات المستقبل، الهيئة الإنجيلية للخدمات الاجتماعية، الاسكندرية، 30 أغسطس- 2سبتمبر 2004م، ص10-13.

(5) نجوى خليل وآخرون: أولويات البحث العلمي الاجتماعي-استطلاع لرأي عينة من الجمهور الخاص، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، قسم بحوث وقياسات الرأي العام، القاهرة، 2005م، ص1-2.

(6) Erich Goode: Sociology, Englewood Cliffs, New Jersey, 1988, P.33.

(7) مصطفى بخوش: أولويات البحث في العلوم السياسية في الوطن العربي، مجلة أولويات البحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية والشرعية، سلسلة أبحاث ودراسات، مركز ابن خلدون للعلوم الإنسانية والاجتماعية، الطبعة الأولى، قطر، 2020م، ص238-239.

(8) http// www.almaany.com 26/1/2023.

(9) يراجع ابن تيمية: درء تعارض العقل والنقل، تحقيق محمد رشاد سالم، جامعة الإمام محمد بن سعود، المجلد 7، 1991م، ص154.

(10) http//ar.m.wikipedia.org. 26/1/2023.

(11) عماد حسين حافظ: التفكير المستقبلي (المفهوم-المهارات-الاستراتيجيات)، دار العلوم للنشر والتوزيع، 2015م، ص176.

(12) إبراهيم بختي: الدليل المنهجي لإعداد البحوث العلمية (المذكرة، الأطروحة، التقرير، المقال)، الطبعة الرابعة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، مخبر الجامعة، مؤسسة التنمية المستدامة، جامعة قصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2015م، ص3-4.

(13) مريم فيلالي: واقع ورهانات وآفاق البحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الأمير عبدالقادر للعلوم الإسلامية، الجزائر، 2020م، ص4.

(14) فاروق عقون: قواعد المنهج السوسيولوجي بين النظرية والتطبيق، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، قسم علم الاجتماع الديمغرافيا، جامعة العقيد الحاج لخضر-باتنه1، الجزائر، 2019م، ص23.

(15) محمد ياسر الخواجة: البحث الاجتماعي: أسس منهجية ونماذج تطبيقية، الطبعة الأولى، مصر العربية للنشر والتوزيع، 2011م ص41.

(16) محمد عاطف غيث: قاموس علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 2006م، ص447.

(17) أنول باتشيرجي: بحوث العلوم الاجتماعية: المبادئ والمناهج والممارسات، ترجمة خالد بن ناصر ال حيان، الطبعة الثانية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2015م، ص15-16.

(18) سمير إبراهيم حسن: تمهيد في علم الاجتماع، الطبعة الأولى، دار المسيرة، عمان، 2012م، ص135.

(19) بشير موسى نافع: حول أولويات حقل الدراسات التاريخية في العالم العربي، مجلة أولويات البحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية والشرعية، سلسلة أبحاث ودراسات، مركز ابن خلدون للعلوم الإنسانية والاجتماعية، الطبعة الأولى، قطر، 2020م.

(20) حسين السوداني: اللسانيات في سياق اتصالي جديد " الرهانات وأوليات البحث"، مجلة أولويات البحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية والشرعية، سلسلة أبحاث ودراسات، مركز ابن خلدون للعلوم الإنسانية والاجتماعية، الطبعة الأولى، قطر، 2020م.

(21) عبدالكريم باعكريم: أولويات البحث في علم الفلسفة، مجلة أولويات البحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية والشرعية، سلسلة أبحاث ودراسات، مركز ابن خلدون للعلوم الإنسانية والاجتماعية، الطبعة الأولى، قطر، 2020م.

(22) مصطفى بخوش: أولويات البحث في العلوم السياسية في العالم العربي، مجلة أولويات البحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية والشرعية، سلسلة أبحاث ودراسات، مركز ابن خلدون للعلوم الإنسانية والاجتماعية، الطبعة الأولى، قطر، 2020م.

(23) مصطفى عمر التير: أولويات البحث في علم الاجتماع، مجلة أولويات البحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية والشرعية، سلسلة أبحاث ودراسات، مركز ابن خلدون للعلوم الإنسانية والاجتماعية، الطبعة الأولى، قطر، 2020م.

(24) نجوى خليل آخرون: أولويات البحث العلمي الاجتماعي- استطلاع لرأي عينة من الجمهور الخاص، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، قسم بحوث وقياسات الرأي العام، القاهرة، 2005م، ص101-105.

(25) عبدالهادي الفضلي: أصول البحث، الطبعة الأولى، دار المؤرخ العربي، بيروت، 1992م، ص198.

(26) محمد ياسر الخواجة: مرجع سابق، ص27.

(27) مصطفى عمر التير: مرجع سابق، ص262.

(28) غالب عبدالمعطي الفريحات: ثقافة البحث العلمي، دار البازوري العلمية، 2012م، ص20.

(29) أحمد محمود الزنفلي: التخطيط الاستراتيجي للتعليم الجامعي، دوره في تلبية متطلبات التنمية المستدامة، سلسلة التربية والمستقبل العربي، مكتبة الأنجلو المصرية، د.ت، ص2016.

(30) محمد صادق: البحث العلمي بين المشرق العربي والعالم الغربي: كيف نهضوا؟ وكيف تراجعنا؟، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة، 2014م، ص39.

(31) محي الدين مختار: الاتجاهات النظرية والتطبيقية في منهجية العلوم الاجتماعية، الجزء 51، منشورات جامعة بانته، الجزائر، 1999م، ص174.

(32) مصطفى بخوش: مرجع سابق، ص240-241.

(33) نجوى خليل وآخرون: مرجع سابق، ص69-84.

(34) ادريس مقبول: أولويات البحث في اللسانيات العربية، مجلة أولويات البحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية والشرعية، سلسلة أبحاث ودراسات، مركز ابن خلدون للعلوم الإنسانية والاجتماعية، الطبعة الأولى، قطر، 2020م ، ص78.

(35) رباح عبدالسلام: البحث العلمي وأثره في التنمية الشاملة، من التأرجح بين التراث والتجديد إلى رصد المصلحة، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ت.، ص189.

(36) محمد أبو صالح: التخطيط الاستراتيجي القومي منهج المستقبل، دار الجنان للنشر والتوزيع، ب.ن.، 2016م، ص66.

(37) عماد الصادق: دليل نجاح الإدارة المؤسسية للمشاريع، مكتبة جرير، 2015م، ص118.

(38) مصطفى عمر التير: مرجع سابق، ص265-277.

(39) انظر ص15 من الدراسة.

(40) مصطفى بخوش: مرجع سابق، ص240-254.

(41) إدريس مقبول: مرجع سابق، ص78.

(42) حسين السوداني: مرجع سابق، ص144.

المراجع:

أولًا: المراجع العربية:

1. إبراهيم بخيتي: الدليل المنهجي لإعداد البحوث العلمية (المذكرة، الأطروحة، التقرير، المقال)، الطبعة الرابعة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، مخبر الجامعة، مؤسسة التنمية المستدامة، جامعة قصدي، ورقلة، الجزائر، 2015م.
2. ابن تيمية: درء تعارض العقل والنقل، تحقيق محمد رشاد سالم، جامعة الإمام محمد بن سعود، المجلد 7، 1991م.
3. أحمد علي الغفيري: التوجهات البحثية في مجلة جامعة الملك خالد للعلوم التربوية- دراسة تحليلية، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية، جامعة بابل، العدد 43، السعودية، نيسان 2019م.
4. أحمد محمود الزنفلي: التخطيط الاستراتيجي للتعليم الجامعي، دوره في تلبية متطلبات التنمية المستدامة، سلسلة التربية والمستقبل العربي، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة،2016م.
5. ادريس مقبول: أولويات البحث في اللسانيات العربية، مجلة أولويات البحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية والشرعية، سلسلة أبحاث ودراسات، مركز ابن خلدون للعلوم الإنسانية والاجتماعية، الطبعة الأولى، قطر، 2020م.

6. أنول باتشيرجي: بحوث العلوم الاجتماعية (المبادئ والمناهج والممارسات)، ترجمة خالد بن ناصر ال حيان، الطبعة الثانية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2015م.
7. بلال بوترعه: الدراسات السابقة في البحث العلمي، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد السادس، العدد الأول، 2017م.
8. بشير موسى نافع: حول أولويات حقل الدراسات التاريخية في العالم العربي، مجلة أولويات البحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية والشرعية، سلسلة أبحاث ودراسات، مركز ابن خلدون للعلوم الإنسانية والاجتماعية، الطبعة الأولى، قطر،2020م.
9. حسين السوداني: اللسانيات في سياق اتصالي جديد " الرهانات وأوليات البحث"، مجلة أولويات البحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية والشرعية، سلسلة أبحاث ودراسات، مركز ابن خلدون للعلوم الإنسانية والاجتماعية، الطبعة الأولى، قطر،2020م.
10. ذوقان عبيدات وآخرون: البحث العلمي، دار الفكر، عمان، الأردن، 1989م.
11. رباح عبدالسلام: البحث العلمي وأثره في التنمية الشاملة، من التأرجح بين التراث والتجديد إلى رصد المصلحة، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ت.
12. سمير إبراهيم حسن: تمهيد في علم الاجتماع، الطبعة الأولى، دار المسيرة، عمان، 2012م.
13. عبدالكريم باعكريم: أولويات البحث في علم الفلسفة، مجلة أولويات البحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية والشرعية، سلسلة أبحاث ودراسات، مركز ابن خلدون للعلوم الإنسانية والاجتماعية، الطبعة الأولى، قطر، 2020م.
14. عبدالهادي الفضلي: أصول البحث، الطبعة الأولى، المؤرخ العربي، بيروت، 1992م.
15. عبدالله محمد عبدالرحمن، محمد علي البدوي: مناهج وطرق البحث الاجتماعي، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية،2002م.
16. علي علي حبيش: الإنسان المصري والموجة الثالثة، ندوة علمية بعنوان الإنسان المصري وتحديات المستقبل، الهيئة الإنجيلية للخدمات الاجتماعية، الاسكندرية، 30 أغسطس- 2سبتمبر 2004م.
17. عماد الصادق: دليل نجاح الإدارة المؤسسية للمشاريع، مكتبة جرير، 2015م.
18. غالب عبدالمعطي الفريجات: ثقافة البحث العلمي، دار اليازوري العلمية، 2012م.
19. فاروق عقون: قواعد المنهج السوسيولوجي بين النظرية والتطبيق، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، قسم علم الاجتماع الديمغرافيا، جامعة العقيد الحاج لخضر-باتنه1، الجزائر، 2019م.
20. محمد أبو صالح: التخطيط الاستراتيجي القومي منهج المستقبل، دار الجنان للنشر والتوزيع، 2016م.
21. مريم فيلالي: واقع ورهانات وآفاق البحث في العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة الأمير عبدالقادر للعلوم الإسلامية، الجزائر، 2020م.
22. مصطفى بخوش: أولويات البحث في العلوم السياسية في العالم العربي، مجلة أولويات البحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية والشرعية، سلسلة أبحاث ودراسات، مركز ابن خلدون للعلوم الإنسانية والاجتماعية، الطبعة الأولى، قطر، 2020م.
23. مصطفى عمر التير: أولويات البحث في علم الاجتماع، مجلة أولويات البحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية والشرعية، سلسلة أبحاث ودراسات، مركز ابن خلدون للعلوم الإنسانية والاجتماعية، الطبعة الأولى، قطر، 2020م.
24. محمد صادق: البحث العلمي بين المشرق العربي والعالم الغربي: كيف نهضوا؟ وكيف تراجعنا؟، المجموعة العربية للتدريب والنشر، مصر، القاهرة، 2014م.
25. محمد عاطف غيث: قاموس علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 2006م.
26. محمد ياسر الخواجة: البحث الاجتماعي (أسس منهجية ونماذج تطبيقية)، الطبعة الأولى، مصر العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2011م.
27. محي الدين مختار: الاتجاهات النظرية والتطبيقية في منهجية العلوم الاجتماعية، الجزء 51، منشورات جامعة باتنه، الجزائر، 1999م.
28. نجوى خليل وآخرون: أولويات البحث العلمي الاجتماعي-استطلاع لرأي عينة من الجمهور الخاص، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، قسم بحوث وقياسات الرأي العام، القاهرة، 2005م .

ثانيًا: المراجع الأجنبية:

1- Desjardin, Jeff: The Global Leaders in R&D Spending, by Country and Company. In http//www.visualcapitalitst. com/global-leaders-e-d-spending/. On October 25, 2022 at 10:00pm
2- Erich Goode: Sociology, Englewood Cliffs, New Jersey, 1988.
3- http// www.almaany.com 26/1/2023.
4- http//ar.m.wikipedia.org. 26/1/2023.

Research priorities in the social sciences in the Arab world
An analytical study

Amani Abdulrazzaq Ahmed Baghraib

Abstract:

The study aimed to identify research priorities in the social sciences, which constitutes a broad title that raises broad problems related first to the extent to which there are real research plans that develop strategies and adopt priorities or not, and the need for them in an environment that does not believe in the added value provided by knowledge second.

The absence of a clear strategic management of The study is relied on the analytical approach as a method for analysis in the field of social sciences. The study reached a clear strategy that works to narrow the gap between scientific research, policy-making and decision-making in order to set research priorities based on our societal issues and the needs of its members. In addition to selecting and financing research according to its relevancy to societal needs in order to serve the community address its problems, with the aim of providing objective suggestions and visions for its treatment research that sets goals and research priorities is reflected in a continuous waste of human competencies that find themselves either compelled to launch individual research initiatives isolated from any strategy or driven to migrate searching of a scientific and research environment that embraces it and values its efficiency, in addition to wasting financial resources though little in research projects that have no corresponding economic or social return. Moreover, they have nothing to do with societal reality with its various dimensions.

The study aimed at identifying the problems facing research in the social sciences, and the importance of defining research priorities in the social sciences, in addition to the research priorities that can be proposed in the field of social sciences.

The study is relied on the analytical approach as a method for analysis in the field of social sciences. The study reached a clear strategy that works to narrow the gap between scientific research, policy-making and decision-making in order to set research priorities based on our societal issues and the needs of its members. In addition to selecting and financing research according to its relevancy to societal needs in order to serve the community address its problems, with the aim of providing objective suggestions and visions for its treatment.

Keywords: priorities, Social research, Social research priorities.

ISSN: 2708-3659

AL-Rayan Journal

جامعة الريان
AL-RAYAN UNIVERSITY

of Humanities & Applied Sciences

Scientific Biannual & Refereed

Volume 6
Issue 2
Serial No.11

December 2023